

المتكبر ان لا يتبع وجوده في الازمنة ولا الموازيم واللام يوجد ابتداء
 بل كان الكبريت قبل المشتقات لان مقتضى ذاته ولو ازمه لا كيف يجب
 الازمنة واذا لم يتبع كذلك كان يمكن بالنظر الى ذاته وهو الخطافان
 قبل العدد لكونه وجودا حاصلا بعد طرانا لعدم افض من الوجود المطلق
 ولا يلزم من امكان الاعم جازا ان يتبع وجوده بل عدمه اما لزومه
 ولا يتبع وجوده مطلقا قلنا الوجود في حد ذاته لا كيف ذلك الواحد
 ابتداء واما ان يجب حقيقته فذاته بل حسب الاضافة الى الخارج عن
 ما فيه وهو الزمان وكذلك الابدان احروا لا كيف ابتداء واعادته
 ان يجب تلك الاضافة فاذن يتلذذ ان اي الوجود ان يتبدل والى
 وكذلك الابدان امكانا ووجوبها وامتناعها لان الاشياء المتوافقة
 في الكمية يجب اشتراكها في هذه الامور كسندتها الى ذواتها ولو جرت
 كونه الشيء الواحد ممكنة في زمان كزمان الابداء وتمتعا في زمان
 اخر كزمان الاعادة معللا ان ذلك الكون بان الوجود في الامان
 يجب الاضافة فلا يلزم من امتناع الوجود الثاني امتناع ما هو
 الاعم منه وامتناع ذلك المتغير كذا الانقلاب من الازمنة الذي
 الى الوجود الذي معللا بان الوجود في زمان اخص من الوجود
 المطلق والمتغير للوجود في زمان اخر جازا ان يكون ذلك الاخص

تمت

متمتعا والمطلوع او المتغير واجبا وفيه ارب في التجوز الاول مخالفة بعد
 المتعلق المالك ما بالشيء الواحد مستحيل ان يقتض لذاته عدمه في زمانه
 يقتض لذاته وجوده في زمان اخر لان اقتضاء الذات ذات حيا
 هي لا تصور ان تلك عنها وفيها اشياء والحوادث عن الحوادث كذا ان يكون
 متمتعا لذواتها في زمان كونها معدومة وواجبه لذواتها حال كونها
 فلا حاجة اليها الى صانع كذا بل ذواتها كما فيه في صورتها وفيه سبب
 اثباتها الصانع بالاستدلال عليه حصنوعا من استعناء الحوادث التي
 الموافقة من صاحبها فهو ما يطعم في هذا الجذب ان الامكان لازم
 كونه الممكن حيث قال ان ازمه الامكان تامته ومن غير الامكان الازلية وغير
 مستزم لم وقال ان ازمه الفاضل في تفرقه وذلك لانه اذا هلك المكن
 ازمه ان ثابت ازل كان الازل طرانا للامكان فليزم ان يكون ذلك الشيء
 متمتعا بالامكان ان تصفا سببا غير سببه بعدم الاضافه وهذا
 هو الذي يقتض لزوم الامكان كونه الممكن وهو ثابت للعالم والحوادث
 السوية ولغا عليه الجارية بها ايضا واذا قلنا ازمه كونه الازل
 طرانا للوجود على معنيين وجوده المستزم الذي لا يكون سببه
 بعدم كونه من عدمه ان الازل لا يستلزم الثاني في جواز ان يكون
 وجود الشيء في الجملة ممكنة امكانا مستمرا ولا يكون وجوده على وجه